الأمم المتحدة

A/ES-10/583–S/2013/111

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
26 February 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

رسائل متطابقة مؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٣ موجهة إلى كل من الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة المُراقِبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بُعَيد توجيه رسالتنا المؤرخة ٢٢ شباط/فبراير وإلحاقا برسائلنا السابقة التي نقلنا فيها إليكم انزعاجنا الشديد إزاء الأوضاع الحرجة التي يعاني منها السجناء والمحتجزون الفلسطينيون المودعون السجون الإسرائيلية، بمن فيهم الفلسطينيون المضربون عن الطعام منذ فترة طويلة احتجاجا على احتجازهم الإداري وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان الواجبة لهم. لقد استرعينا انتباه المجتمع الدولي مرارا وتكرارا لمحنة السجناء والمحتجزين الفلسطينيين، بما في ذلك تعرضهم المستمر على يد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للإيذاء والتعذيب البدنيين والنفسيين. ومما يؤسف له أن نداءاتِنا المتكررة للمجتمع الدولي أن يضطلع بمسؤولياته فيما يتعلق بهذه الحالة الخطيرة لم تلق آذانا صاغية، وهو ما سمح للسلطة القائمة بالاحتلال أن تتمادى في حبسها التعسفي للمدنيين الفلسطينيين، ومنهم الأطفال، ومعاملتها إياهم معاملة غير إنسانية دون خشية من عقاب.

وفي هذا السياق يؤسفنا أن نبلغكم بوفاة سجين فلسطيني هو عرفات جرادات البالغ من العمر ٣٠ عاما، الذي وافته المنية في ٢٣ شباط/فبراير وهو رهن اعتقال إسرائيل،

280213 270213 13-24334 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

السلطة القائمة بالاحتلال، بعد القبض عليه في الأسبوع الماضي وتعرضه للاستجواب القسري من قبل سلطات سجن ”مجدو“ الإسرائيلي. إن المسؤولين الإسرائيليين يزعمون أن جرادات كان قد أصيب بعيار مطاطي وبعبوة غاز مسيل للدموع أثناء الاحتجاجات التي وقعت يوم القبض عليه (١٨ شباط/فبراير) وأنه توفي إثر نوبة قلبية. بيد أن هذه المزاعم مشكوك في صحتها إذ أن تشريحا لجثمان جرادات أُجري بمشاركة خبراء فلسطينيين وإسرائيليين كشف عن تعرضه للضرب المبرح والإيذاء الشديد ووقوعه ضحية للتقصير الطبي في محبسه، وهو ما قد يرقى إلى درجة التعذيب، مما أدى إلى إصابته بستة كسور على الأقل في عظام الرقبة والعمود الفقري والذراعين والساقين إضافة إلى إصابات أخرى. بل إن محاميا كان آخر من رأى جرادات على قيد الحياة أثناء جلسة عقدت يوم الخميس ٢١ شباط/فبراير، قال إن جرادات الذي بدا عليه الهزال والمرض في قاعة المحكمة أخبره بأنه يعاني من آلام شديدة بسبب تعرضه للضرب وتعليقه لساعات طويلة أثناء استجوابه وأنه يخشى عواقب هذا الاستجواب إذا استمر استخدام العنف.

وما هذا الحادث المروع إلا برهان آخر على اعتياد إسرائيل، على مدى عقود من احتلال عسكري ناهز عامه السادس والأربعين، معاملةَ الفلسطينيين المحتجزين في سجونها ومراكز الاحتجاز التابعة لها معاملةً غير إنسانية في ازدراء سافر لحياة الفلسطينيين هو السمة السائدة في صفوف قوات الاحتلال الإسرائيلي. إننا ندعو إلى إجراء تحقيق دولي محايد في وفاة عرفات جرادات. ويجب على المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، أن يتخذ اللازم للضغط على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وحملها على التقيد التام بأحكام القانون الدولي شاملةً القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، في كل ما تنفذه من إجراءات في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وفيما يتعلق منها بسجنها واحتجازها المدنيين الفلسطينيين وأسلوب معاملتها لهم وهم رهن الأسر الإسرائيلي. كما نشدد على إيلاء المجتمع الفلسطيني والقيادة الفلسطينية أولوية عليا لقضية الأسرى وعلى ما يساورهما من شواغل عميقة بشأنها، ونجدد دعوتنا إلى إحقاق العدالة وصون حقوق الإنسان لجميع السجناء الفلسطينيين، بما في ذلك مطالبتنا بضرورة رصد آليةٍ دولية لأوضاعهم بمن فيهم المضربون عن الطعام ومنهم سامر العيساوي وأيمن الشراونة وجعفر عز الدين وطارق قعدان، ونكرر دعوتنا إلى الإفراج عن جميع السجناء والمحتجزين الفلسطينيين.

ومن الواضح هنا أن الوفاة المأساوية لجرادات، وهو أب لطفلين لم يبلغا بعد الثالثة من العمر، أدت إلى تأجيج الحساسية الشديدة والتوتر وإضرام نيران الغضب في نفوس السكان الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية. فلا تزال

الاحتجاجاتُ مستمرةً في المدن والبلدات والقرى الفلسطينية، استنكاراً لمقتل جرادات ومواصلةً للتضامن مع السجناء المضربين عن الطعام منذ وقت طويل وجميع الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل وهي السلطة القائمة بالاحتلال.

وقد بدأ يوم الأحد الموافق ٢٤ شباط/فبراير إضرابٌ عن الطعام احتجاجاً على مقتل جرادات، يشارك فيه ما يزيد على ٤ ٥٠٠ فلسطيني محتجز في السجون الإسرائيلية. ويضاف إلى ذلك أن المئات والمئات من الفلسطينيين ينظمون المظاهرات الحاشدة في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة منذ وفاة جرادات، وخاصة في منطقة الخليل قرب قرية سعير مسقط رأس جرادات وحيث يوارى جثمانه الثرى اليوم، وكذلك في بيت أُمر ومخيم العروب للاجئين. ولا تزال سلطات الاحتلال الإسرائيلية تستخدم القوة المفرطة في مواجهة هذه الاحتجاجات والمظاهرات السلمية، مما أدى إلى إصابة العشرات من الفلسطينيين. وقد أصيب من هؤلاء اثنان، أحدهما طفل في الثالثة عشرة، جُرحا يوم الأحد إثر إطلاق الذخيرة الحية.

إننا في ضوء ذلك نناشدُ المجتمع الدولي مرة أخرى أن يوجه اهتمامه فورا إلى الأوضاع الحرجة في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، الناجمة عن استمرار الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية في حق الشعب الفلسطيني ومعتقليه في سجون الاحتلال. فالتمادي في هذه الانتهاكات يفاقم التوتر بحدة ويهدد بمزيد من زعزعة الاستقرار في ظل حالة تتسم أصلا بهشاشتها مما قد يؤدي إلى عواقب وخيمة بعيدة الأثر. ولا بد من التمسك بأحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ويجب أن تساءل إسرائيل، وهي السلطة القائمة بالاحتلال، عن انتهاكاتها. فحقوق الإنسان الواجبة للشعب الفلسطيني لا بد أن تصان وأن تحترم، حتى وإن كان يرزح تحت نير احتلال أجنبي. ولا مناص عن تنفيذ هذا كله إذا أريد المحافظة على الهدوء وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من التطلعات إلى السلام.

وتأتي هذه الرسالة متابعةً لـ ٤٥٥ رسالة سابقة وجّهناها إليكم بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣ (A/ES-10/582-S/2013/109) تعد سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ولا بد من أن تُحاسب إسرائيل، وهي السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة وانتهاكات حقوق الإنسان المنهجية المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني، كما يجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتنة تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقةً من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ووثيقةً من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فداء **عبد الهادي ناصر**
القائمة بالأعمال بالنيابة